عن الرئيس والدولة والأحزاب

قبل أن يسمي المؤتمر الشعبي العام الرئيس على عبدالله صالح مرشحه لخوض الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي شهدتها البلاد في 20 سبتمبر 2006 م، كانت أحزاب المعارضة المنضوية في إطار «اللقاء المشترك» تطالب رئيس الجمهورية عبر بيانات مشتركة أو أحاديث صحفية، بالتنحي عن رئاسة وعضوية المؤتمر الشعبي العام، والوقوف محايداً في الخلافات السياسية بين الأحزاب، وحكماً بينها وراعياً للعمل السياسي لا مشاركاً فيه، بمعنى أنّهم كانوا يدعون الى تحييد وظيفة رئيس الدولة في ساحة الممارسة السياسية، وما يترتب على ذلك من إشكاليات نظرية ودستورية تتعلق بالسلطة السياسية للدولة، في حالة الاستجابة لهذه الدعوة!!

أحمد الحبيشي

يمكن القول بأنّ إصرار قيادات أحزاب المعارضة على طرح هذا المطلب قبل أن يحسم المؤتمر الشعبي العام تسمية الرئيس علي عبدالله صالح مرشحه في الانتخابات الرئاسية كان يعكس شعورا لديها بأهمية وضرورة تحييد السلطة السياسية للدولة في خلافها مع الحزب الحاكم ، بيد أنّ هذا « الشعور» يُعاني من أزمة بنيوية في تقديرنا بسبب عجز هذه القيادات عن فهم وظيفة السلطة السياسية للدولة، ولذلك فإنّ موقفها من هذه الوظيفة كان ينطلق كما هو واضح من نطاق «الشعور» بأهمية تحييد هذه الوظيفة لا من نطاق «الوعي» بها وبالتالي فهمها.. وهنا وقعت قيادات أحزاب المعارضة في مأزق آخر يتمثل في افتقارها لمنهج معرفي يساعدها في تحليل وظائف الدولة ونظم التغير في هذه الوظائف والبيئة التاريخية التي تؤثر في صيرورة نظم التغير.

ما من شك في أنّ هذا المأزق، يعد أحد تجليات الأزمة العامّة التي تعيشها أحزاب المعارضة المحسوبة على اليسار القومي واليسار الاشتراكي والتيار الإسلامي، بسبب عجزها عن إعادة بناء فكرها السياسي وتجديد هويتها المعاصرة في ضوء المتغيرات الجذرية التي شهدتها البيئة العالمية، والاختلالات العميقة التي عصفت بالبنى الأيديولوجية، لهذه الأحزاب، الأمر الذي يفسر اضطراب أطرها الفكرية الحالية بوصفها واحدة من المحددات التي يتوقف عليها نجاح هذه الأحزاب في امتلاك أدوات التحليل المعرفية، وبالتالي صياغة مواقف سياسية واعية، أي مبني على عنصر «الوعي» لا عنصر «الشعور» كما هو حاصل الآن.

إنّ أهم ما يميّز وظائف الدولة هو الميول الموضوعية لتأمين شروط ممارسة السيادة والسلطة على رقعة الأرض التي تمثلها هذه الدولة، فيما يقوم شكل النظام السياسي للدولة بتحديد مصادر الشرعية للأطر والمؤسسات التي تُمارس السيادة والسلطة.

في هذا السياق يمكن القول إنّ الحكومة هي واحدة من الآليات التي تمارس الدولة من خلالها سلطتها السياسية سواء على الصعيد الداخلي أوالخارجي، فيما تدل محاولة الفصل بين الدولة والحكم على سطحية وسذاجة في التفكير.. لأنّ الحكومة ليست بديلاً للدولة وليست مستقلة عنها في الوقت نفسه، فالسلطة التنفيذية للحكومة والسلطة التشريعية للبرلمان وسلطة الدستور والقانون التي يمارسها القضاء للفصل في المنازعات والخلافات بين الأفراد والجماعات، كل هذه السلطات هي أشكال متنوعة لسلطة الدولة ومكملة للسلطة السياسية لرئيس الدولة وليست مستقلة عنها.. ولذلك لا يجوز تحييد أو تهميش أياً منها بدعوى حراسة الدين أو حماية الديمقراطية، إذ يؤدي مثل هذا الموقف إلى الخلط بين مبدأ الفصل بين السلطات لمنع الاستبداد والحكم المطلق، وبين الدعوة إلى تهميش أو تحييد وظيفة السلطة السياسية للدولة ورئيسها باسم الديمقراطية.

تمارس الدولة حضورها في العالم المعاصر وعلى وجه الخصوص في مواجهة تحديات العولمة من خلال وظيفة السلطة السياسية، وتتجسد هذه السلطة في مجالات حيوية مثل إصدار التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ومساراته، وإدارة المفاوضات مع العالم الخارجي بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة الحرة وتدفق رؤوس الأموال وهيكلة الأسواق التي أصبحت في ظل العولمة سوقا عالمية واحدة، وصولا الى إعادة هيكلة المصالح المتنوعة لكافة القوى الاقتصادية والفئات الاجتماعية.

وبالنظر إلى الطابع الكوني للاقتصاد العالمي، فإنّ ثمة ترابطاً بين مصالح هذه القوى والفئات على الصعيد الداخلي ، وبين مصالح موازية لها على الصعيد الخارجي يعبر في نهاية المطاف عن مجموعة مصالح ذات بعدين داخلي وكوني.

والحال أنّ نمط الإنتاج الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق يتميز عن أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية بكونه عالمياً، وقد دخل في أواخر القرن العشرين طوراً جديداً هو العولمة بما هي مرحلة أخرى لما بعد العالمية.. ويتميّز اقتصاد السوق في هذه المرحلة بكونه نظاماً اقتصادياً كونياً يتكوّن من وحدات إنتاجية متنافسة في إطار آليات السوق الكونية.

قبل العولمة كانت النظريات الاقتصادية المختلفة (الرأسمالية والاشتراكية) تبحث في المسائل والتناقضات المتعلقة برأس المال والعمل في إطار نمط الإنتاج السائد .. واليوم نجد صورة مختلفة، فرأس المال عالمي، والسوق المالية والنقدية والمصرفية عالمية، ونمط الإنتاج هو الآخر عالمي.. وبالإضافة إلى ذلك هناك منظومات اقتصادية ومالية وتجارية متعددة الجنسيات وعابرة للحدود والقارات، تنشط في المساحة الواقعة بين الفرد والنطاق النهائي للممارسة السياسية على الصعيد الكوني، الأمر الذي أدى إلى ولادة مجموعة جديدة من العمليات والتناقضات بين مصالح هذه المنظومات الكونية التي أشرنا إليها، وميول إصلاحية تسعى إلى إضفاء أبعاد إنسانية عليها أو ما يصطلح عليه بأنسنة العولمة.

بهذا المعنى تعتبر الدولة هي الساحة الرئيسية للسياسة سواء على النطاق الداخلي أو الكوني.. وإذا كانت ثمّة منظومات اقتصادية ومالية وتجارية كونية تضغط لتهميش وظائف الدولة، بهدف أضعاف حضورها في مجال الممارسة السياسية، حيث يشكل هذا الحضور عائقاً أمام الميول غير الموضوعية لنشاط ومصالح هذه المنظومات، فإنّ الدعوة إلى تحييد دور الدولة في الصراع السياسي الداخلي – وهو عبارة عن صراع مصالح بالدرجة الأولى – يتقاطع في نقطة مشتركة مع هذه التحديات الخارجية.

الاستقلال النسبي

الثابت أنّ تطور منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية بقدر ما أسهم في إعادة صياغة العَلاقة البنيوية بين الدول والشعوب من جهة، ورؤوس الأموال والأسواق والتكنولوجيا والعلوم من جهة أخرى بقدر ما أسهم أيضاً في إعادة تعريف الدور الوظيفي للدولة، باتجاه توسيع مشاركة المجتمع بكافة قواه الاقتصادية وفاعلياته السياسية والثقافية في إدارة شؤونها وبلورة أهدافها الإستراتيجية، على النحو الذي يجعل من السلطة العليا للدولة قيادة سياسية بالدرجة الأولى، وهو ما يدحض بعض الأفكار النظرية التي روجت لما يسمى «الاستقلال النسبي» للدولة عن المجتمع!.

صحيح أنّ ثمّة نظماً سياسية مختلفة في الدول المعاصرة، إلا أنّ هذا التنوع لا يلغي وظيفة السلطة السياسية لرئيس الحكومة التي تمثل الغالبية المنتخبة في البرلمان، حيث تتولى هذه الحكومة ممثلة برئيسها وظيفة السلطة السياسية العليا للدولة داخلياً وخارجيا، فيما يلعب الملك في النظام الملكي الدستوري أو الرئيسي في النظام الجمهوري البرلماني دوراً محدوداً في ظروف استثنائية فقط ، وذلك بهدف تطويق أي أزمة قد تؤدي إلى شلل أو فراغ دستوري في حالة تفاقم الخلاف بين الحكومة المنتخبة والبرلمان المنتخب، وذلك من خلال التدخل بحل الحكومة أوالبرلمان أو كلاهما معا وصولا إلى الدعوة لانتخابات عامة خلال فترة معلومة يحددها الدستور.

أما النظام الرئاسي الديمقراطي الذي يسود معظم دول العالم، فإنه ينيط وظيفة القيادة السياسية للدولة بالرئيس المنتخب، الذي يمثل عادة حزباً سياسياً وبرنامجاً انتخابياً، حيث يكون من حق الرئيس والحزب اللذين فازا بثقة الأغلبية تنفيذ سياسة حزبه وبرنامجه الانتخابي بواسطة سلطة الدولة السياسية وآلياتها المختلفة وبضمنها الحكومة.

صحيح أنّ الأقلية تحظى بالحق الدستوري في ممارسة الرقابة من خلال مؤسسات الدولة الدستورية وآليات المجتمع المدني والرأي العام، إلا أنّ ذلك لا يعني حرمان الرئيس المنتخب، ومن خلفه الحزب الذي يمثله من ممارسة وظيفة السلطة السياسية للدولة بدعوى تحييد رأس الدولة.. لأنّ ذلك يشكل عدواناً على حقوق الأغلبية المنتخبة في توظيف السلطة السياسية للدولة من أجل تنفيذ البرنامج الانتخابي الذي نال ثقة الشعب كمصدر لهذه السلطة!

ولما كان الطابع التعددي للنظام الديمقراطي يعكس المصالح المتنوعة في المجتمع، وهو تعدد لا يخلو من التنافس والاستقطابات والتوازنات الداخلية، فإنّ الدستور وحده هو الذي يتولى رعاية هذه العمليات والتوازنات والفصل في المنازعات التي تنشأ عنها من خلال آليات دستورية، وليس من خلال السلطة السياسية للدولة التي تبقى على الدوام موضوعاً لهذا التنافس وليس حكماً بين المتنافسين.

لو تصرفت الدولة وقيادتها السياسية باستقلالية وحيادية كما كانت تريد أحزاب ((اللقاء المشترك)) قبل الإنتخابات، فإنّ ذلك كان سيعد في نهاية المطاف إجحافاً بحق الحزب الفائز بثقة الأغلبية في تنفيذ برنامجه من خلال وظائف الدولة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية.... الخ، إذ لا يجوز دستورياً أن تحول ا لدولة دون تمكين حزب الأغلبية من تنفيذ برنامجه السياسي الذي فاز على أساسه مرشحو هذا الحزب لرئاسة الدولة والحكومة.

حاول بعضهم تبرير الدعوة لتحييد رئيس الجمهورية عن المباراة السياسية بين الأحزاب السياسية بالقول أن الرئيس لم يكن في دورته الرئاسية السابقة مرشح المؤتمر الشعبي العام فقط ، بل كان أيضاً مرشح التجمع اليمني للإصلاح الذي أعلن أنّ الرئيس هو مرشحه أيضاً لانتخابات الرئاسة خلال الفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠٦ م .

الرد على هذا القول كان دائماً في غير صالح التجمع اليمني للإصلاح، فالتقاليد الديمقراطية توجب على كل الأحزاب السياسية أن تتنافس من أجل نيل ثقة الناخبين سواء في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية على أساس الاختلاف في البرامج السياسية.

وعندما كان حزب الإصلاح يزعم بأنّ الرئيس علي عبدالله صالح هو مرشحه أيضاً، وبالتالي يجب عليه أن يكون على الحياد، فقد ارتكب بذلك خطأً تاريخياً وصل إلى درجة التدليس، لأنّ برنامج المؤتمر الشعبي الذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح وترشح على أساسه في الدورة الرئاسية السابقة ٢٠٠٠ ٢٠٠٦م، يتعارض مع برنامج التجمع اليمني للإصلاح.

وما من شك في أن القول بأنّ رئيس المؤتمر الشعبي العام هو مرشح حزب الإصلاح في تلك الانتخابات الرئاسية أنطوى على نوع من المزاح والخفة ، لأنّه كان يعني تخلي حزب الإصلاح عن برنامجه في تلك الانتخابات لصالح برنامج المؤتمر الشعبي العام ، وهنا لم يكن يحق له أو لغيره من الأحزاب استثمار تلك المزحة الانتخابية والمناورة بها لتحييد الرئيس بعيداً عن برنامج حزبه الذي رشحه لانتخابات الرئاسة وحاز على ثقة غالبية الناخبين بناءً على ذلك البرنامج.

الحال كذلك أيضاً بالنسبة للحزب الاشتراكي الذي رشح أمينه العام لخوض معركة الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٠ ٢٠٠٦م في مواجهة مرشح المؤتمر الشعبي العام في تلك الانتخابات أيضا والذي هو الرئيس علي عبدالله صالح، بيد أنّ مرشح الاشتراكي لم يتمكن من الحصول على العدد المطلوب من أصوات مجلس النواب لتزكية ترشيحه بناءً على ما تقتضيه النصوص الدستورية.. وعندما كان الحزب الاشتراكي يطالب هو الآخر من الرئيس أن يتخلى عن حزبه ويبقى محايداً في خلافاته مع أحزاب المعارضة، فقد جسد بذلك الموقف سلوكاً غير ديمقراطي وغير دستوري، ناهيك أنّ الخلافات بين الأحزاب هي خلافات سياسية تعكس مصالح مختلفة، بعضها يتصل بتيارات المصالح الاقتصادية والسياسية في البيئة العالمية، الامر الذي يقتضي حضور السلطة السياسية لرئيس الدولة لا تحييده.

لعل ذلك يفسر ما قاله هارولد ولسون رئيس حزب العمال البريطاني الذي ترأس الحكومة البريطانية، في أواخر الستينات حتى منتصف السبعينات، حين شبّه الدولة بالسيارة قائلاً : «إنّ من يكسب الانتخابات يحصل على مفتاح تحريك السيارة ويحق له الجلوس في مقعد القيادة ثم يوجه السيارة أما في اتجاه اليسار أو في اتجاه اليمين».

والثابت أن أحزاب اللقاء المشترك أدركت صعوبة الإنفراد بالمؤتمر الشعبي بعد تجريده من الرئيس علي عبدالله صالح بما هو قائده ومؤسسه حيث قررت خوض الانتخابات الرئاسية الأخيرة في سبتمبر ٢٠٠٦ الماضي بمرشح مشترك وبرنامج مشترك أيضاً، الأمر الذي يعد وبكل المقاييس تقدما إيجابيا أنجزته هذه الأحزاب لجهة استيعابها لمعايير العملية الديمقراطية التعددية، بيد أن فشلها في فوز مرشحها بمنصب رئاسة الجمهورية وعجزها عن الوصول الى القصر الجمهوري بالوسائل الديمقراطية يجسد عمق التباينات في مواقف أحزاب المعارضة وحزب الأغلبية تجاه مسائل تتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية. وبصرف النظر عن رأينا في عجز أحزاب المعارضة عن استيعاب المتغيرات الحاصلة في البلاد والبيئة العالمية، واعتمادها على الشعارات الشعبوية في صياغة برامجها وسياساتها، وعدم امتلاكها برنامجاً واقعياً يؤهلها لتحمل مسؤولية قيادة الدولة والبلاد والمجتمع، فإن قبولها خوض الانتخابات الرئاسية للفترة الدستورية القادمة ٢٠٠٦ ٢٠١٢م بمرشح مشترك ينافس الرئيس علي عبدالله صالح كمرشح لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي حصد نجاحاً كبيراً في تلك الانتخابات التي أعترف العالم بنزاهتها وشفافيتها، يكون قد وضع حدا حاسما للدعوات التي كانت تطالب بتحييد منصب رئيس الجمهورية في العمل السياسي بمعنى العدوان على الشرعية الدستورية التي تعطي الحق للرئيس المنتخب في ممارسة السلطة السياسية للدولة، بقدر ما تعطي الحق أيضاً لحكومة حزب الأغلبية في تنفيذ برنامجها استناداً إلى وظائف الدولة، وبضمنها السلطة السياسية لرئيس الجمهورية

نقلا عن / صحيفة (٢٦ سبتمبر)

التطرف عائق أمام بناء الدولة المدنية

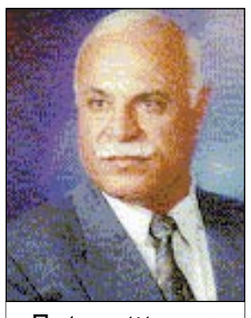

زهير كاظم جواد

ما تجاوز حد الاعتدال صار تطرفاً، ولايمكن بأي حال من الأحوال أن يحل الاعتقاد بالإكراه بديلا عن الاقتناع والأيمان، والإكراه باطل لاينتج أثرا وبالتالي فأن كل التزامات يجبر عليها الإنسان لاقيمة قانونية لها، وفي الفكر تشكل عجزا ملموسا في نفسية وسلوك من يقم بتلك الأفعال.

الأديان السماوية حلت لتوحيد النفوس البشرية وجمعها وقيادتها من خلال أيمانها بالخالق العظيم أو بالرسالات التي جاء بها الأنبياء والرسل والمصلحين، وتسعى تلك الأديان لتأسيس مجتمعات تتجسد فيها معاني الخير والمحبة على أساس التعايش السلمي والتسامح والتكافل الاجتماعي وبما يكفل حق الإنسان في الحياة وحماية حقوقه وكرامته، وبهذا فأن المنظور العام لسعي الأديان والحركات الإصلاحية تجسد الغاية لتحقيق المساواة وسيادة القانون والسلام المدني والعدالة الاجتماعية بين البشر، ووفق هذه الغاية يتم احترام حرية الإنسان وحقوقه السياسية والثقافية والاقتصادية والعمل على صيانة كرامته الإنسانية بغض النظر عن جنسه أو لونه أو دينه، وشكلت تلك الأسس الحقوق التي يتساوى بها البشر من خلال عالم يضمن حرية الإنسان وعقيدته وتحرره من الخوف والفاقة والظلم، يتناسب مع الحياة الإنسانية كأسمى ما ترنو إليه النفس البشرية، باعتبارها الغاية الأساس التي يسعى إليها البشر.

وجميع المجتمعات في المنظومة البشرية تعيش وفق أيمانها الروحي والمادي بالديانات التي تؤمن بها، وتتنوع تلك الديانات والمعتقدات وتتعدد، بل وتتفرع تلك العقائد من خلال الاختلاف في الرؤية، غير أنها جميعا تسعى إلى أصلاح النفس البشرية وتدعو للتسامح والمحبة وتدعو أيضا للسلام وضمان حقوق الناس، وضمان الحياة الإنسانية وفق قيم الخير والعدالة، ولا ديانة ولا حركة أصلاحية تدعو للتمسك بمبادئ الشر أو الأضرار بالنفس أو بالغير، وفق تلك القيم فأن جميع الديانات تتعارض مع مبدأ الغلو والتطرف، وتتناقض مع اللجوء إلى القسر والقوة والإرهاب في الممارسات التي يلجأ إليها المتطرف دينيا أو مذهبيا.

كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حرية الفكر والوجدان والدين أو المعتقد الذي يختاره الإنسان، وحريته في أظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفردة أو مع الجماعة، إمام الملأ أو على حدة (المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦.

والدين منظومة أخلاقية تعبر عن معاني روحية تتعلق بالعلاقة بين الإنسان وبين الله، والديانات التي انتشرت في كل زمان ومكان جميعها تسعى وفق هذا المنظور إلى رسم الأطر التي يعيش بها البشر بسلام ومحبة وصفاء وانسجام، هذه المنظومة لايمكن لها إن تميل أو تتطرف لأنها تفقد وسطيتها وتعارض حيادها، وتبتعد عن مبادئها الأخلاقية العامة التي تؤكد عليها سواء في نصوصها المقدسة أو في الأحاديث المقدسة أوفي التعاليم المرسومة التي خطها الأولياء والمفكرين.

التطرف استلاب لحق الأخر وخرق فاضح لحقوق الإنسان ويشكل عائق حقيقي وخطير إمام تأسيس وبناء الدولة المدنية الاتحادية، والتطرف لاتكمن خطورته في عقل من يمارسه أنما من خلال عملية فرضه على الآخر قسرا، وبهذا فأنه يتجاوز على حق الإنسان في الاعتقاد وانتهاك صارخ لإنسانيته، بالإضافة إلى إن خطورة التطرف الديني والمذهبي تكمن في توسعه من خلال رد الفعل الذي يمارسه الطرف الأخر، ويتناقض بشكل خطير مع سعي الأديان لإحلال المحبة والسلام والتعايش السلمي بين المجتمعات، ويتعارض مع صيرورة الأديان كمنظومات تسعى لتأسيس حياة تحددها تعاليمها، وتدعو لعمل الخير وضمان الحق والمساواة وتأسيس دولة القانون والحفاظ على كرامة الإنسان.

والتطرف يجد أرضيته منسجمة مع التخلف وانعدام الوعي الثقافي والسياسي، ويشكل انغلاقا فكريا وسلوكا خطيرا يكمن في الانحراف إلى أقصى ما يمكن من الاعتقاد المذهبي أو الديني يمارسه المتشدد، ولايمكن إن نتصور التطرف دون وجود مصدر أو منابع لتأسيس ظاهرة التطرف والسعي لتجاوز حد الاعتدال والمقبول، وعندما نتحدث عن التطرف ينبغي أن نميز بين مستويين، مستوى الفكر المتطرف مجردا وهنا يصبح التطرف مرادفا للغلو والتشدد، وبين مستوى الممارسة العملية حيث يصبح التطرف مرادفا للإرهاب.

وكنتاج للتطرف المذهبي أو الديني يتسم العنف الناتج بكثرة وتنوع أسبابه، أذ تترابط وتتداخل العديد من هذه الأسباب ويعود الكثير منها إلى المجتمع نفسه من حيث ممارساته وظروفه ونشأته والسلطات التي مارست قسوتها عليه، كما يكون للعامل الاقتصادي والوضع السياسي والاجتماعي أسبابا مهمة أخرى، ويكون للفهم الخاطئ والمشوش لأسس الدين أو المذهب وتوظيفها لغايات شخصية ومصالح ذاتية دورا أكثر خطورة في هذا المجال، ولهذا فأن التمسك بالطقوس البعيدة عن منهج الدين أو التي تمثل التطرف المذهبي أو الديني يشكل نوعا من التشويش والخطأ في الممارسة الطقسية تدفع لإبراز صور التطرف، بالإضافة إلى التحريض والسعي باتجاه كراهية الأخر يشكل خطوة من خطوات التطرف المذهبي أو الديني.

وتأتي مهمة رجل الدين قبل مهمة أي شريحة أخرى في مواجهة التطرف لتجاوزه وإعادة الاعتدال والقواسم المشتركة في بناء حياة الناس، ضمن المهمة الإصلاحية والحيز الإنساني الذي رسمه الدين له.

من الممكن إن يكون هناك دورا مهما لرجل الدين ضمن الحياة السياسية، ولكن الأمر سيبدو خطيرا حين يتم خلط الدين بالسياسة، أو بمعنى أخر توظيف الدين لخدمة السياسة، واستخدام المفردات المقدسة لرسم التطرف في العقل البشري، واستغلال تلك الوظيفة أو المركز الذي يحتله رجل الدين لهذا الأمر.

ويأتي التطرف من خلال سحق تلك القيم التي تضمن حرية العقيدة والمنهج، وحق الإنسان في الاختيار، وبالتالي إرهابه فكريا ونفسيا من خلال تلك الممارسات المتطرفة والخطيرة في الحياة.

لرجال الدين حرمتهم ومكانتهم ودورهم الإصلاحي والتنويري في المجتمع، وكانت لبعضهم أحيانا آراء في السياسة يعبرون عنها كمواطنين حين يتجردون عن دورهم الديني، فهذه الآراء تعبر عن فكر الشخص ولا تعبر بالضرورة عن موقف الدين من السياسة، ونأى رجال الدين عن المطالبة بتسلم السلطة أو احتراف العمل السياسي في الغالب، باعتبار إن المهمة التي ألقيت على عاتقهم تتعارض مع الخلط بين تلك المفاهيم، فلرجل الدين واجباته الروحية والأخلاقية في وعظ الناس ودعوتهم للخير والصلاح والأخوة والمحبة والتمسك بأسس الدين وفق مفاهيمه الإنسانية، وحثهم على تجسيد تلك القيم الخيرة في الممارسة والسلوك اليومي.

يعتمد بعض من المسلمين على فتاوى فقهاء الدين التي تيسر لهم حياتهم والتزاماتهم وتساهم في حل إشكالاتهم الفقهية منها والعملية، ويلتزم منهم وفق ما ترسمه تلك الفتاوى فعلا وقولا، ولرجال الدين الفقهاء الدور الأساس والمهم في تبسيط تلك الفتاوى والمسائل، من خلال الدراسات التي تبسط أمور الدين،وتبصر الناس في معاملاتهم وقضاياهم الشرعية والمشكل من الأحكام بما ينسجم مع الإطار الإنساني العام للدين، من خلال الفتاوى والإرشادات التي ينشرها علماء الدين وشيوخه، بالنظر لما يكنه المجتمع الإسلامي من تقدير لتلك الفتاوى التي يصدرها رجال الدين، بالإضافة إلى مكانتهم المهمة في بث روح الوحدة ولم الصف والدعوة للمحبة والتآخي والسلام،والإشارة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إلا إن استغلال تلك الفتاوى ضمن دائرة التطرف المذهبي والديني يشكل نوعا من الإرهاب النفسي والفكري، فتكفير الآخر واستباحته تطرفا لايقره الدين ولا الأسس التي يقوم عليها، ويتعارض مع كل القرارات التي تنادي بحقوق الإنسان والتي أجمع عليها المجتمع الدولي، ويتجاوز التكفير إلى الدعوات الإرهابية لقتل الآخر في صورة تجسد توظيف الدين بشكل خاطئ نحو الممارسات الإرهابية خدمة غير مشروعة للأغراض السياسية.

وعلى هذا الأساس فأن كل من يصدر فتواه بتكفير الآخر مهما كانت فرقته أو طائفته فإنما يزيد النار حطبا ويساهم في إشعال نار الفتنة والفرقة والأحقاد بين المسلمين، وبهذه الفتوى التي لاتقرها الشريعة ولا تدعمها الوحدة ومتطلبات الحوار والتقارب بين المذاهب الإسلامية، تسهم بشكل أكيد في نشر وتثبيت معالم ثقافة الإرهاب واعتماد الوحشية والأساليب المتخلفة في حل إشكاليات الاختلاف في العقائد والأفكار، وتلغي لغة الحوار والإقناع حين يستباح دم الإنسان بجريرة المذهب أوالدين وتحت تحريض واضح وصريح من رجل الدين مهما كان مذهبه ؟ مما يجعل ذلك التحريض جريمة شرعية وجنائية يعاقب عليها القانون.

ولذا فأن موجبات التطبيق القانوني تلزم الجهات التي تعمل من اجل حماية المجتمع من الجريمة والمجرم، أن تتخذ الإجراءات القانونية بحق كل رجل دين يصدر فتوى أو توجيه بالقتل أو يدعو إلى أي تصرف يحدث ضررا بالآخر، سواء بالدعوة إلى القتل أو أجبار أي إنسان على تغيير معتقده ومذهبه بالقوة والإكراه أو إجباره على ترك مسكنه ومحل إقامته، مهما كان تبريره وأسبابه، وان تقم السلطات التحقيقية بالقبض عليه واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وفقا للأصول، وعلى أساس أن الدولة القانونية ليس فقط تقوم بتطبيق القانون على الجميع، وإنما تقوم بحماية المجتمع من الجريمة والمجرم، وتشكل تلك الفتاوى تحريضا واضحا وعمليا ينتج أثره السلبي على حياة المجتمع.

ويقينا أن الفتاوى المذكورة بصرف النظر عن كونها تشكل تحريضا واضحا وصريحا على القتل، فأنها تشكل دعما للإرهاب الإنساني، ودعوات تهدد السلام الاجتماعي العالمي، وتساهم في نشر الكراهية والحقد بين الناس وتعيق التقدم الإنساني حيث تتوقف عملية البناء مع انتشار تلك الأمراض الخطيرة.

أن الدعوات الدينية والمذهبية المتطرفة تدعو للممارسة والسلوك الذي يتنكر لتلك القيم والمثاليات التي يوجبها الدين، وبالتالي فأنها تعد خروجا عليها وممارسات إرهابية خطيرة. من الواجب الانتباه إلى أن للتطرف الديني أو المذهبي صفة استثنائية وظرفية في غاية الأهمية، إذ يتم غالبا استغلاله سياسيا باستخدام العنف وبالتالي ينتج كل تلك الآثار الخطيرة على وضع واستقرار وحياة المجتمع.

والتطرف المذهبي يبرز من خلال الطائفية وهي سمة من سمات التخلف الفكري والسياسي والديني أيضا، وتعبير واضح عن حجم التخلف واستغلاله من أجل إشعال فتيل الفتنة ونشر وباء التطرف المذهبي لغايات ذاتية المقاصد والأهداف، سواء كان المتطرف رجل دين أو سياسة فهما يتجردان من نبل المقاصد باتجاه الدفع إلى التناحر والحقد والكراهية.

ومن اجل وضع الأسس التي يمكن معها معالجة جذور التطرف وتجاوزه، تقع على عاتق جميع القوى السياسية والمثقفين مهمة التنوير ونشر الوعي الثقافي والسياسي من خلال قواعدها، فلا يمكن للتطرف المذهبي أن ينتشر مالم يكن هناك تخلف فكري وانحسار في الوعي الجمعي وتراجع في دور المثقف العراقي، كما لايمكن للتطرف إن يقف أمام دور الدولة، والتي يستوجب الأمر إن تكون دولة القانون، أذ أن أي خروج على القانون قد يؤدي إلى أسوأ أنواع التطرف والإرهاب، ولهذا ينبغي إن تتمسك ويتمسك معها من يريد السعي لمواجهة التطرف المذهبي والديني لتفعيل النص الدستوري الذي يضمن حرية العقيدة ومساواة العراقي مع الآخر إمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي الاقتصادي أو الاجتماعي، وبهذا نضمن تحديد مساحة التطرف التي يقيدها النص وبالتالي فانه يستطيع تجاوزها والسيطرة عليها.

وعلى هذا الأساس ينبغي إن تكون الدولة لجميع العراقيين دون تمييز، ولا تمييز لأحد دينيا أو مذهبيا، وبذلك تنسجم مع نصوص دستورها، ومع لوائح حقوق الإنسان، ومع نصوص أديانها المقدسة، وتبتعد عن عوارض التطرف المذهبي التي يمكن إن تنتج فكرا إرهابيا هجينا وخطيرا، لايوقف البناء فحسب بل يمكن إن يدمر الإنسان فوق مااناله من دمار نفسي في ظل الدكتاتورية وما بعدها.

يجب التأكيد في هذا المجال على أن العمل على مواجهة التطرف وإزالة أسبابه المؤثرة ليس من مهمات الدولة فقط، – وليست مسؤولية الهيئة التشريعية أيضا، بل هي قبل ذلك مسؤولية المفكر والسياسي و التربوي ومسؤولية المثقف ومسؤولية عالم الاجتماع وعالم السياسة بالتالي فأن المسؤولية تضامنية من اجل تخليص العراق من وباء الطائفية، لذا يجب العملَ على أساس حالة الاعتراف المتبادل والتسامح بين المذاهب والأديان والإقرار عمليا بهذا التعدد الديني والمذهبي.

البطالة وعدم توفر فرص العمل تخلق البؤرة المناسبة لانتشار التطرف المذهبي واللجوء إلى تلك الممارسات الإرهابية أذ غالبا ما تجدلها الأرضية المناسبة بين العاطلين عن العمل والعاجزين عنه لأي سبب آخر، كما أن الإحساس بالظلم المفرط وشحذ روح التشفي والانتقام بين شرائح واسعة من المجتمع، غالبا ما تكون شريحة المعدمين والفقراء والذين تقل ثقافتهم ومعرفتهم بالأسس الحقيقية للدين، مما يؤثر عليهم نفسيا وتسهل عملية انقيادهم واستغلالهم، وتلك الشريحة يمكن النفاذ إليها من خلال نشر الثقافة القانونية وتوسيع قاعدة المعرفة الشعبية وبمصاحبة التطوير الاقتصادي لمناحي الحياة الاجتماعية، وتعويض الحرمان والتأكيد على ضمان الحقوق والحريات الدستورية، وإشعار تلك الشريحة بقيمتها ووزنها وأهميتها في المجتمع العراقي.

أن التركيز على الضحايا نتيجة لتأجيج التطرف المذهبي أو الديني في العراق، وتسليط الضوء على حجم الخسائر الإنسانية، وما سينتجه المستقبل إذا بقيت الطائفية والتطرف متلازمة مع الحياة العراقية، ودعوة الباحثين وعلماء النفس والاجتماع لتقديم بحوثهم ودراساتهم في الأعلام، ومحاولة توظيف الأعلام العراقي في هذا الجانب للمساهمة في مواجهة الظاهرة، وبالإضافة إلى تشخيص جريء ودقيق لدور الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب والجماعات المسلحة، التي تشكل جيشا مستقلا خارج عن القانون، سواء منها ما تشكلت كنتيجة لرد الفعل أو للمطالبة بأي شعار آخر، فأنها تشكل عنصرا أساسيا وخطيرا في بقاء حالة التوتر الطائفي والمذهبي، مما يوجب الأمر أن تكون المعالجات أكثر جدية وجرأة، ويجب الحد من الممارسات القمعية التي تمارسها الجهات المسلحة التابعة للأحزاب الدينية التي عليها إن تركن إلى إدانة تلك الممارسات وردع القائمين بها، وتمكين أجهزة الدولة إن تتخذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبي الجرائم بحق المواطنين، مهما كانت منزلتهم ومكانتهم في تلك الأحزاب، ومهما كان تبرير ارتكاب الفعل المخالف للقانون، واستنهاض وعي المواطن من خلال تعاونه مع أجهزة الدولة في تطبيق القانون واستتباب الأمن أذ لايمكن خلق بدائل عن الدولة، كما لايمكن مخالفة نصوص الدستور في إلغاء حرية المواطن في الفكر والعقيدة والضمير، أو في جميع الحريات التي نص عليها الدستور وضمنتها القوانين النافذة، وان تتحمل القوى السياسية دورها في هذا المجال من خلال موقف وطني جاد لتجفيف جذور التطرف، والتمسك بخطط تتطلبها مواجهته لحماية الإنسان في العراق.

وليس فقط الصدق مع النفس والمصداقية في السعي باتجاه مواجهة التطرف المذهبي أو الديني في العراق، وإنما في إن نكون أكثر جرأة في تشخيص الخلل ومكامن الخطورة في مجتمع تهيمن عليه القيم المتخلفة والازدواجية الناتجة من تسلط الدكتاتورية لفترة غير قصيرة خربت بها منظومة القيم الاجتماعية والنفسية والفكرية.

الطريق السليم في متطلبات مواجهة التطرف ليس في إيجاد سبل إطفاء حرائق الطائفية، لأن هذه السبل مؤقتة مرتبطة بظروفها لا تلبث بعد حين حتى تلتهب من جديد بالنظر لقدرة التطرف على التناسل مع وجود الظروف المواتية لبقائه جمرا تحت الرماد، و الطريق الأكثر ضمانا هو طريق الانتقال إلى الديمقراطية السياسية والاقتصادية العادلة وتطبيق معالم دولة القانون حتى يمكن إن تكون الخطوات التي نواجه بها التطرف ثابتة وعميقة ومؤثرة لاترتبط بظرف معين.

كاتب وقانوني عراقي

نكسة الزمن الدائري

في مثل هذه الأيام من هذا الشهر، قبل أربعين عاما، شنت إسرائيل حربا صاعقة هزمت فيها مصر وسوريا، في حرب اصطلح على تسميتها بالنكسة، وأصبح معها مصطلح النكسة دالا على وعي عربي نكسوي، يجيد الاحتيال والهروب من مواطن الأسئلة الحقيقية.

قيل الكثير وسيقال عن هذه اللحظة المفصلية في تاريخ الدول العربية، وبالذات في مصر وسوريا ولبنان. كثيرون غيروا قناعاتهم وتحولوا فكريا وسياسيا عقب هزيمة حزيران المذلة، كثيرون ممن يمتلكون حدا أدنى من احترام الذات، شعروا أنهم أمام لحظة كاشفة تتطلب استجابة حقيقية وانتفاضة وعي جديد، لكن هؤلاء، على كثرتهم، انغ